جواب السؤال الشفهي
لمستشاري الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية
حول : " معايير السلامة الطرقية "

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،
السادة المستشارون المحترمون.

- وعيا من الحكومة بخطورة آفة حوادث السير وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني يتم اتخاذ كل التدابير من أجل تحسين شروط السلامة الطرقية وتنفيذ المخططات الإستراتيجية المندمجة الاستعجالية للسلامة الطرقية خاصة المحور المتعلق بتحسين البنيات التحتية داخل وخارج المجال الحضري. إلا أن التجربة دلت على أن إشكالية حوادث السير ليست مرتبطة بالنصوص والمقتضيات القانونية وبتحسين البنيات التحتية والتشوير وبنمطية تصميم الفضاءات الطرقية فقط بقدر ما هي مرتبطة بعدم تجاوب بعض فئات المجتمع معها بل وعدم احترامها مما يفرغها من إيجابياتها والغاية التي أحدثت من أجلها.
- وفي هذا الصدد، إتخذت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك عدة إجراءات من أهمها مواصلة إنجاز برنامج سنوي طموح لتأهيل البنيات التحتية الطرقية خارج المدن يتضمن معالجة 120 نقطة سوداء وبناء 30 كلم من الجدران الواقية و90 كلم من المسالك الجانبية و120 كلم من مسالك الدراجات وإنجاز برنامج لتأهيل التشوير وتجهيزات السلامة خلال سنتي 2011 و2012، كما تعتزم بالنسبة للفترة 2013-2016 المساهمة في برنامج المكتب الوطني للسكك الحديدية لتحويل الممرات المستوية إلى ممرات علوية وإنجاز برنامج لتحسين السلامة الطرقية على مستوى بعض المحاور الطرقية الخطيرة أو التي تعرف كثافة في حوادث السير يشمل أساسا تحسين الخصائص الجيو مترية على مستوى الطول والعرض وتهيئة مسلك ثالث ببعض المقاطع الطرقية وتجانس التشوير.
- وبالنسبة للمجال الحضري، فقد سبق لرئيس الحكومة أن أكد خلال ترأسه اجتماع اللجنة المشتركة ما بين الوزارات للسلامة الطرقية بتاريخ 14 فبراير 2013 على ضرورة إيلاء العناية اللازمة لكل الجوانب ذات الصلة بالسلامة الطرقية داخل المدن وخاصة تعزيز المراقبة الطرقية لاحترام قواعد السير عبر تقوية وإعطاء دينامية جديدة للفرق المتحركة التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني والتي يمكنها أن تضبط جميع المخالفات في أي مكان وتأهيل البنيات التحتية الطرقية بدء بتحرير الملك العمومي الخاص بالراجلين وتخصيص مسالك للدراجات كلما أمكن ذلك والرفع من فعالية التشوير العمودي والأفقي واعتماد معايير السلامة في تهييئ الفضاءات الطرقية ومرائب لوقوف السيارات وبالتالي تحسين الحركية داخل المدن. كما أصدر تعليماته لكي تتم تقوية فعالية اللجن الجهوية للسلامة الطرقية حتى تواكب المجالس البلدية في تأهيل الفضاءات الطرقية داخل المجال الحضري وملاءمتها مع ما تمليه شروط السلامة الطرقية.

- وفي هذا الإطار لابد من التذكير بأن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، قامت بإعداد برامج تشاركية مع بعض المجالس البلدية لمواجهة العوامل المسببة لحوادث السير في أوساط مستعملي الطريق عديمي الحماية كإخلاء الفضاءات الخاصة بالراجلين ومسالك الدراجات وإحداث تعديلات لتخفيف السرعة قرب المؤسسات التعليمية وكذا ملاءمة وتأهيل التشوير الطرقي وإعادة النظر في البرامج التواصلية والتحسيسية ليكون لها وقع على مستعملي الطريق والراجلين. كما أعدت، بشراكة مع وزارة الداخلية، دليلا للتشوير داخل المجال الحضري تم توزيعه على السلطات المعنية بتسيير الشأن المحلي.
- ويتم حاليا إعداد دلائل مرجعية للتهيئات ذات الكلفة المنخفضة التي يجب اعتمادها بالمدن للتقليص من حوادث السير بشراكة مع وزارة الداخلية والسلطة الحكومية المكلفة بالتعمير وسياسة المدينة. وستنظم خلال شهر دجنبر المقبل دورة تكوينية حول المعايير الدولية المعتمدة في التشوير داخل المجال الحضري يتم تأطيرها من طرف خبراء دوليين لفائدة المصالح التقنية المكلفة بالتشوير ببعض الجماعات المحلية.
- وتبقى وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك منفتحة على جميع الاقتراحات من أجل مواكبة اللجن الجهوية في تحسين شروط السلامة الطرقيـــة بالمجال الحضري.